

مجلة جامعة صبراتة العلمية

Sabratha University Scientific Journal



مجلة علمية نصف سنوية محكمة متخصصة في العلوم الإنسانية تصدر عن جامعة صبراتة

مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين (دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين)

The Efficiency of Insurance Companies Financial Performance (Libyan Insurance Company- a Model)

د.مسعود علي عرفة
محاضر، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية

د.ناجي ساسي المندلسي
أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية

رقم الايداع القانوني بدار الكتب الوطنية: 2017-139

العدد الرابع

ديسمبر 2018

مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين (دراسة تطبيقية في شركة ليبيا للتأمين)

The Efficiency of Insurance Companies Financial Performance (Libyan Insurance Company- a Model)

مسعود علي عرفة

محاضر، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية

hassanmas@yahoo.com

ناجي ساسي المندلسي

أستاذ مساعد، كلية الاقتصاد، جامعة الزاوية

Dr.naji2080@gmail.com

ملخص الدراسة:

تناولت الدراسة علاقة الأداء المالي بشقيه الاستثماري والتمويلي في شركة ليبيا للتأمين، بحيث هدفت إلى التعرف على دور الاستثمار والتمويل كإحدى أهم أدوات الأداء المالي في الشركة، وتتركز الدراسة على شركات التأمين كونها من المؤسسات المالية المهمة في تسيير النشاط الاقتصادي الليبي، والتي تعدّ من أكبر قطاعات الأعمال في الوقت الحاضر، الأمر الذي يجعلها تحتل موقعاً استراتيجياً فعالاً ومؤثراً في العملية التنموية، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ضعف سياسات الاستثمار والتأمين لدى شركة ليبيا للتأمين وآليات تنفيذها، وغياب دور شركات التأمين كمؤسسات ضامنة بين المصارف والعملاء في تغطية القروض المصرفية، إضافة إلى قصور كفاءة الشركة في دعم وتمويل المشروعات الاقتصادية والاجتماعية، علاوة على امتلاك الشركة حجماً كبيراً من الموارد المادية والبشرية، التي يمكن استثمارها وتوظيفها بكفاءة وفعالية أكثر، كذلك أوصت الدراسة ببعض التوصيات أهمها تفعيل سياسات الاستثمار والتأمين لدى شركة ليبيا للتأمين، والتأكيد على الاستمرار في تنويع استثمارات الشركة في كافة الاستثمارات المتاحة، وضرورة قيام الشركة بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة، وإعادة النظر في السياسة التمويلية للشركة بما يضمن تنويعها بين داخلية وخارجية وانخفاض تكلفتها والالتزام بشروط التمويل.

الكلمات الدالة: الكفاءة، الاستثمار، التمويل، الأداء المالي

Abstract:

This study investigates the investment and finance performance of the Libyan Insurance Company through identifying the role of these two factors in its financing performance. Insurance companies are considered as important financial institutions of the Libyan economy activities and they represent one of the largest business sectors. Therefore, these companies enjoy a strategic and prominent position in the developmental process. The findings of this revealed an obvious weakness in this company's investment and finance policies and their implementation. It has been also shown that insurance companies do not fulfill their role as loans trusted guarantors between banks and customers. Moreover, the Libyan Insurance company does not support or finance economic and social projects; despite its possession of big financial and human resources which can be effectively invested and employed. It is

recommended to develop and employ the finance and insurance policies of Libyan Insurance Company through exploiting all possible investment opportunities. The company also should support and finance the state economic projects. It is also important to review the financing policy of the company to include both internal and external resources and reducing the cost of the services provided.

Keywords: Efficiency ,Investment ,Finance ,Financial Performance

مقدمة:

تُعد شركات التأمين من أهم المؤسسات المالية التي تعمل في مجالات الاستثمار والتمويل، التي تختص بتقديم الخدمة التأمينية ذات الثقة المالية، ومن أهم المشروعات التي تسهم في تسيير عجلة الاقتصاد والنمو في كثير من بلدان العالم في مجالات عديدة، وغني عن البيان أن شركات التأمين هي أحد مكونات القطاع التأميني، وهو بدوره يعتبر من أهم محركات النمو الاقتصادي الرئيسية في الدولة، وبالتوازي تمثل مجموعة شركات التأمين في ليبيا العامة منها والخاصة السوق التأميني الليبي وهي: ليبيا للتأمين - المتحدة للتأمين - الثقة للتأمين - الصحاري للتأمين - العالمية للتأمين - الليبو للتأمين - التكافل للتأمين - العالمية للتأمين، حيث شهد السوق التأميني تطوراً وتنوعاً ملحوظاً بحيث غطت الأعمال التأمينية كافة الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للزبائن أفراداً ومؤسسات، ولذا فإن وجود شركات تأمينية تعمل بكفاءة وفاعلية من شأنه أن يسهم في دعم وتعزيز أركان التنمية الاقتصادية بمختلف مسمياتها ويحقق لها أهدافها المرجوة. وبالرغم من ذلك فإن النشاط التأميني خلال الفترة قيد الدراسة قد تعرض لكثير من المشاكل التي واجهت شركات التأمين، مما أثر على دعم المشروعات الاقتصادية بالدولة، وأفقدنا فرص الاستثمار في كثير من المجالات؛ لذا رأى الباحثان أهمية تناول موضوع: مدى كفاءة الأداء المالي في شركات التأمين.

مشكلة الدراسة:

يصنف كل من نشاطي الاستثمار والتمويل ضمن الأنشطة الرئيسية في شركات التأمين التي يعول عليها في خلق التوازن الأمثل لأداء تلك الشركات، وبالتالي تحقيق أهدافها الربحية أو التنموية على حد سواء، غير أن سوء إدارتها يؤدي بطبيعة الحال إلى عدم تحقق الأهداف المنشودة، ويمكن بلورة مشكلة الدراسة في وجود بعض القصور لدى شركة ليبيا للتأمين في دعم وتمويل المشروعات الاستثمارية بالشركة، ويمكن التعبير عنها في التساؤل التالي: إلى أي مدى تحققت كفاءة الأداء المالي في شركة ليبيا للتأمين؟

فرضيات الدراسة:

- الفرضية الأولى: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأداء الاستثماري في شركة ليبيا للتأمين.
- الفرضية الثانية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية للأداء التمويلي في شركة ليبيا للتأمين.

أهداف الدراسة:

- 1- توضيح مدى كفاءة الأداء المالي في شركة ليبيا للتأمين.
- 2- بيان دور الأداء الاستثماري والتمويلي في تحسين شركة ليبيا للتأمين.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الورقة أهميتها من أهمية الموضوع الذي تتناوله، على اعتبار أن موضوع التأمين من الموضوعات المهمة التي تحظى باهتمام كبير من قبل المهتمين بهذا المجال، كما تبرز أهميتها أيضا في كونها إضافة علمية للمكتبة الليبية باعتبارها دراسة متخصصة في المجالين الاستثماري والتمويلي في شركة ليبيا للتأمين. وتتركز الدراسة على أحد أهم وأكبر المؤسسات المالية المهمة في النشاط الاقتصادي وهي شركات التأمين، حيث يبلغ إجمالي أصولها حوالي (400) مليون دينار ليبي، الأمر الذي يجعل منها مؤسسة تحتل موقعا استراتيجيا بين القطاعات الاقتصادية الأخرى، من خلال توفيرها الحماية الاقتصادية المناسبة للموارد البشرية والمادية، علاوة إلى اقتراح مجموعة من التوصيات التي تعمل على تذليل الصعوبات التي تسبب في تدني وضعف مستوى الأداء المالي.

منهجية الدراسة:

قام البحث باتباع المنهج الوصفي التحليلي في وصف وتحليل مدي كفاءة الدور الاستثماري والتمويلي في شركة ليبيا للتأمين، وأثرها على تحسين الأداء استناداً على الإحصائيات الخاصة بالشركة، وما يتطلبه ذلك من تحديد لإطار البحث، ومجتمع البحث وعينته، وتحديد نوع ومصادر جمع المعلومات، وتصميم استمارة استبيان، وتحديد أساليب التحليلات الإحصائية وذلك كما يلي:

- **مجتمع الدراسة:** ويتكون مجتمع الدراسة من مديري الإدارات ورؤساء الأقسام بشركات التأمين الليبية وهي ليبيا للتأمين، المتحدة للتأمين، الصحاري للتأمين، الإفريقية للتأمين، الليبية للتأمين الصحي، الثقة للتأمين، شركة التكافل للتأمين، العالمية للتأمين، الوثيقة للتأمين، اليسر للتأمين.
- **عينة الدراسة:** هي عينة احتمالية طبقية تشمل عددا من مسؤولي إدارات التمويل والحسابات والاستثمار والتأمينات بشركة ليبيا للتأمين بلغ عددها (15) شخصية بالشركة.

حدود الدراسة:

الحدود الزمنية: غطت الدراسة الفترة الزمنية (2011-2015).
الحدود المكانية: شركة ليبيا للتأمين.

الدراسات السابقة:

دراسة (شريقي، 2008) بعنوان "دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي"⁽¹⁾ هدفت الدراسة إلى إيضاح دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني لبعض دول العالم بما يظهر الدور المهم لهذا القطاع في الاقتصاد الوطني السوري، وكذلك دراسة وعرض الفرص المتاحة لقطاع التأمين في سبيل وصوله إلى موقع متقدم في الاقتصاد الوطني لأي دولة من خلال دراسة دوره وأهميته في بعض مجالات الاقتصاد، والوصول إلى مقترحات لتعزيز دور قطاع التأمين في الاقتصاد الوطني لسورية. وقد توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها: أن للتأمين أثراً كبيراً مهماً في النشاط الصناعي من خلال تأمين الآلات ضد العطل الميكانيكي، والتأمين ضد الحريق بشكل خاص، ولجوء شركات التأمين على مستوى العالم إلى استثمار أموالها في عدة مجالات ومنها القطاع الصناعي، الأمر الذي جعل من قطاع التأمين رافداً من روافد الكفاءة الاقتصادية، علاوة على مساهمة قطاع التأمين في تنمية القطاع الزراعي من خلال تشجيع الالتزام بالسياسة الزراعية للدولة وتطوير زراعة المحاصيل الاستراتيجية، ناهيك على أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين تطور قطاع التأمين والتطور الاقتصادي العام.

دراسة (CHARLES NDALU، 2011) بعنوان "العلاقة بين النمو الاقتصادي وتفعيل التأمين"⁽²⁾ هدفت الدراسة إلى تحديد ومعرفة انتشار صناعة التأمين في كينيا، وربط العلاقة بين النمو الاقتصادي ومعدل انتشار وتوسع صناعة التأمين في كينيا، وتوصلت إلى أن ترشيد القطاع المالي ومتابعته يؤثران بشكل عام على النمو الاقتصادي للدولة، ومساهمة التأمين في استقرار النظام المالي للدولة من خلال مدخراته في النمو الاقتصادي، وأن تعميق أسواق التأمين يسهم بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي، بالإضافة إلى تأثير الجانب التمويلي في شركات التأمين على النمو والركود في أي نظام اقتصادي.

دراسة (البلداوي، نادر، 2013) بعنوان "قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية"⁽³⁾ هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى الالتزام وتطبيق شركة التأمين الوطنية لمعايير الأداء الموضوعية ومعايير الملاءة المالية. وقد توصلت إلى مجموعة من النتائج مفادها أن قياس الملاءة المالية في شركة التأمين الوطنية باستخدام النسب المالية كانت جيدة، وأن مؤشرات الربحية في الشركة قد حققت معدلات عائد على الاستثمار بنسب مقبولة، وأن نسبة السيولة بالشركة تستطيع الوفاء بالتزاماتها اتجاه عنصر التعويضات.

دراسة (سهيلة، 2015) بعنوان "حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار"⁽⁴⁾ هدفت الدراسة إلى التعرف على الادخار وطبيعته في شركات التأمين، ومعرفة دور شركات التأمين كوعاء ادخاري، وكذلك معرفة العلاقة بين المتغير المستقل الادخار والمتغير التابع تمويل الاستثمار، أما نتائج الدراسة فتمثلت في وجود اهتمام بالدور الذي يؤديه الدخل في التأثير على حجم المدخرات بنسبة مئوية قدرت (69.94%) باعتبار أن الدخل هو المصدر الذي تسدد منه الأقساط

التأمينية، بالإضافة إلى أثر الوعي الادخاري على زيادة أو انخفاض حجم المدخرات في شركات التأمين بأن هناك تأييداً على مدى تأثير الوعي التأميني والادخاري على زيادة حجم المدخرات، ووجود ما نسبته (70.8%) تُمثل تأثر تمويل استثمارات شركات التأمين بحجم مدخرات شركات التأمين.

دراسة (كرفوع، 2016) بعنوان: "التأمين الصحي ودوره في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي" (5) هدفت هذه الدراسة إلى إبراز الدور المهم الذي يؤديه قطاع التأمين الصحي في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي من خلال زرع روح الطمأنينة لدى أفراد المؤسسة الواحدة والمجتمع ككل في ظل الأزمة المالية الحالية التي يمر بها العراق، وكان من نتائجها أن للأنشطة التأمينية مكانة مهمة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية الحديثة فهي إحدى المقومات الأساسية للنظام الاقتصادي وجزء أساسي من حياة الأفراد والمؤسسات.

دراسة (بالي، وصدقي 2016) بعنوان "مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني" (6) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين قطاع التأمين بالنمو الاقتصادي الوطني، ومعرفة دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري، وقد توصلت الدراسة إلى أن قطاع التأمين له دور مهم وأساسي في بناء الاقتصاد الوطني بوجه عام، وأن دور الشركات في تنمية وتطوير سوق التأمين الجزائري لم يرتق إلى مستوى الطموحات مقارنة مع مستوى مردوبيته.

دراسة (جبر، والشمري 2017) بعنوان "تحليل العوائد غير العادية وعلاقتها بمعدل العائد على الاستثمار ومتوسط القيمة السوقية تبعاً لربحية وحجم الشركة" (7) هدفت الدراسة إلى تحليل العوائد المتوقعة والفعلية للشركات عينة البحث، وكذلك تحديد الفرق بين العوائد المتوقعة الفعلية لاحتساب العوائد غير العادية للشركات عينة البحث، وتوصلت إلى اهتمام المستثمرين والمحللين بالأرباح التي تعلنها القوائم المالية التي يعتمد عليها في اتخاذ القرارات الاستثمارية، وأنه لا توجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين العائد على الاستثمار والعوائد غير العادية تبعاً لربحية الشركة، ولا توجد علاقة ذات علاقة إحصائية بين متوسط القيمة السوقية والعوائد غير العادية تبعاً لحجم الشركة.

التعليق على الدراسات السابقة:

بالنظر إلى أدبيات الدراسات السابقة ومراجعتها فقد تبين بأن كلاً منها يختلف اختلافاً جوهرياً عن الدراسة التي تليها، فلتوضيح ذلك نلاحظ بأن دراسة شريقي 2008 اهتمت بالتأمين والنشاط الاقتصادي وكان في القطاع الصناعي بوجه الخصوص، وأما دراسة البلداوي 2013 فكانت لقياس الملاءة المالية لشركات التأمين ووضعها المالي، وجاءت دراسة سهيلة 2015 بتسلط الضوء على الجانب التمويلي لشركات التأمين وأثره على الجانب الاستثماري، واختلقت دراسة كرفوع 2016 عنهم في كونها تناولت جانب من جوانب التأمين وهو التأمين الصحي ودوره في تحقيق التكافل الاجتماعي، هذا وقد اتفقت دراسة بالي وصدقي 2016 مع دراسة شريقي 2008 في العلاقة التي تربط قطاع التأمين بالنشاط الاقتصادي، وأما دراسة جبر

والشمري 2017 فقد اتفقت مع دراسة سهيلة 2015 في تناولها لموضوع تحليل العوائد المالية لشركات التأمين وعلاقتها بمعدلات العائد على الاستثمار.

بينما اختلفت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة، وذلك بتناولها لموضوع كفاءة الدور الاستثماري والتمويلي في شركات التأمين وأثر ذلك على مستوى الأداء المالي وفق مؤشرات الاستثمار والتمويل، زد على ذلك فإن البيئة التي سوف تطبق فيها الدراسة هي بيئة الأعمال الليبية وبما تتميز به من خصوصية في صناعة التأمين، وهو ما لم يتم التطرق له من قبل في الدراسات السابقة على حد علم الباحثين.

الإطار النظري للدراسة:

أولاً: مفهوم التأمين وشركات التأمين

تعتمد الفكرة الأساسية للتأمين على استبدال الخسارة المتوقعة بخسارة بسيطة مؤكدة، أو توزيع عبء الخطر الذي يتعرض له كل شخص من بين عدد كبير من الأشخاص على هذا العدد، ويكون العبء كبير بالنسبة للشخص الواحد في حالة حدوثه، وإن كان احتمال هذا الحدث قليل، بينما يصبح احتمالاً ضئيلاً في حالة توزيعه على عدد كبير من الأشخاص، زد على ذلك فإنه سوف يحصل من يتعرض للإصابة بالضرر والخسارة على تعويض عنها، وتأتي فكرة التأمين المتمثلة في دور الوسيط الذي يقوم بتوزيع الخطر والخسارة التي قد تتحقق فعلاً لدى البعض على مجموعة كبيرة من الأفراد المعرضين لنفس الخطر⁽⁸⁾.

وعليه يُعرف التأمين بأنه: اتفاق تعاقدي بين طرفين (المؤمن والمؤمن له) يلتزم بموجبه المؤمن له بدفع قسط التأمين إلى المؤمن مقابل تعهد الأخير بتعويض المؤمن له عن الأضرار المادية التي تتعرض لها الأموال المؤمنة بسبب تحقق الخطر المؤمن منه خلال فترة متفق عليها⁽⁹⁾ هذا فيما يتعلق بتعريف ومفهوم التأمين، ولكن الأمر يحتاج فلسفة أعمق من ذلك وهو وجود جهة رسمية متخصصة تحمل طابعاً قانونياً ينظم العلاقة التأمينية بين الجهات التي تريد تخفيف مستوى الخطر، وبين الجهة التي سوف تتحمل جانب من هذه المخاطرة ففرض الواقع نفسه في إظهار جهات متمثلة في هيئات أو شركات تأمينية تقوم بدور الوسيط في دائرة العمل التأميني، التي يمكن تعريفها بأنها "مؤسسات مالية تعمل على جمع أقساط التأمين لتعيد استثمارها مقابل تحقيق قدر من الأرباح وهي تتبع في ذلك سياسة تحليل ودراسة البيئة المحيطة شأنها في ذلك شأن المصارف التجارية وصناديق الاستثمار، وهذا العائد يشارك فيه المؤمن له إما بطريقة مباشرة كما هو الحال في بعض وثائق التأمين على الحياة أو بصفة غير مباشرة من خلال دفع أقساط التأمين"⁽¹⁰⁾.

وبالنظر إلى ما ورد سلفاً فيمكن معرفة أهمية شركات التأمين بكونها مؤسسات مالية تقوم بدور الوساطة من جهة وتمارس دور النشاط الاقتصادي والاجتماعي من خلال قيامها بتجميع أقساط التأمين وفوائضه ورؤوس الأموال المتجمعة والاحتياطيات وادخارها من جهة أخرى، ومن ثم استثمارها في مختلف

أوجه الحياة الاقتصادية بغرض تحقيق تدفقات نقدية مناسبة، لأجل تغطية التزاماتها وتوفير الاحتياطات اللازمة لمواجهة التقلبات الناشئة من الظروف الاقتصادية غير المتوقعة، وعليه فإنه يمكن ملاحظة أن الوظيفة الأساسية للاستثمار في مؤسسات التأمين تكمن في تخصيص الموارد المالية المتاحة وتوظيفها للتوظيف الأمثل في سلة استثمارات متنوعة بهدف تقليل المخاطر السوقية المتوقعة.

ثانياً: تصنيف شركات التأمين

يمكن تصنيف شركات التأمين إلى:

1- التصنيف وفق تشكيلة الأنشطة التأمينية: يمكن تقسيم شركات التأمين وفق الأنشطة التي تمارسها إلى:

أ. شركات التأمين على الحياة: يشتمل نشاطها على كافة التأمينات المتعلقة بوفاة المؤمن له أو حياته، أو التي تجمع بين الاثنين (التأمين المختلط).

ب. شركات التأمين العام: تختص بالتأمين على الممتلكات وعادة ما تغطي أخطار الحريق والسرقة وتأمين النقل بأنواعه، وكذلك التأمين على المسؤولية المدنية تجاه الغير، كالتأمين ضد حوادث السيارات⁽¹¹⁾.

ج. شركات التأمين الصحي: تعمل على تغطية تكاليف علاج المؤمن له، حيث يلتزم هذا الأخير بتحمل حد أدنى من تكاليف علاجه ويدفع الصندوق الجزء الباقي.

د. الشركات الشاملة: تصدر كافة وثائق التأمين التي تصدرها الأنواع الثلاثة السابقة، وتكون غير متخصصة في نوع معين.

2- التصنيف وفق الشكل القانوني بالشركة: تأخذ شركات التأمين شكلين قانونيين هما :

أ. شركات المساهمة: تكون الملكية في يد حملة الأسهم العادية الذين يختارون مجلس الإدارة الذي يتولى التسيير، ولهم الحق في الربح الصافي الذي تحققه.

ب. شركات الصناديق: تشبه إلى حد كبير شركات الاستثمار، لأنها تتميز بضخامة الحجم، وملكيته تكون في يد حملة الوثائق التأمينية، وهي لا تصدر أسهما بل تحل محلها وثائق التأمين المكتتب فيها، وتدار من قبل خبراء مختصين⁽¹²⁾.

ثالثاً: أهمية التأمين الاقتصادية:

ازدادت أهمية التأمين في الآونة الأخيرة بشكل كبير وملحوظ في مختلف مجالات الحياة سواء أكانت تجارية أم صناعية أم زراعية، بسبب دوره الفاعل في تحقيق التوازن الاقتصادي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ويوصفه مصدراً رئيساً من مصادر الادخار اللازمة لتمويل الأنشطة الاقتصادية، من خلال دعمه وتشجيعه للأفراد والجهات الأخرى في المساهمة في النظام التأميني بدفع أقساطهم التأمينية، وبخاصة أن بعض أوجه التأمين تكون مخصصاتها مرتفعة عن بقية التأمينات الأخرى

مثل: التأمينات على الحياة، فإن أصحاب هذه الفئة ملزمين بدفع مبالغ ولمدة أطول لشركات التأمين ومن هنا تكون الفرصة أكبر أمام شركات التأمين لتوظيفها في أوجه استثمارية متنوعة ينعكس أثرها الإيجابي على الدخل الفردي بصفة خاصة، وعلى الناتج المحلي الإجمالي للدولة بصفة عامة زد على ذلك قيامها بطرحها أدوات استثمارية مختلفة في السوق المالي ودخول مستثمرين جدد، واستقطابهم وسحبها لبعض من السيولة المتداولة من السوق المالي، وتشجع الاستثمار في سوق التأمين، وأخذ هذه المبالغ التي تحصلت عليها نظير طرحها لهذه الأدوات في مشاريع تنموية وإنتاجية للمساهمة منها في تحقيق الرفاهية الاقتصادية⁽¹³⁾.

رابعاً: أهمية مجالات التأمين

1. التأمين وسيلة للدخار والاستثمار: إن قطاع التأمين يعد أداة مهمة من أدوات تجميع المدخرات، ومن ثم الاستثمار في دول العالم كافة، حيث إن أقساط التأمين مجتمعة تعتبر وسيلة مهمة لدى الأفراد للدخار تجمعها مؤسسات التأمين، لتعيد استثمارها في شتى مجالات الحياة.
2. التأمين وسيلة لزيادة الثقة التجارية: ينحصر دور التأمين في الضمانات المقدمة للائتمان فنجد مثلاً أن المصارف لا توافق على إقراض المشروعات إلا بوجود تأمين على ممتلكاتهم.
3. التأمين وسيلة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي: من خلال تعويض الأشخاص الذين يتعرضون لخسائر معينة يستعيدون وضعهم المالي كما كان في السابق قبل حصول الضرر به، من خلال التعويض الذي تمنحه شركات التأمين لهم بكونها تحمل صفة المؤمن.
4. التأمين وسيلة لتنظيم الحياة الاقتصادية للأسر: حيث يقوم بتشجيع الأسر على ضخ جانب من دخولهم إلى المجال الاستثماري⁽¹⁴⁾.

خامساً: إدارة الأصول والخصوم لشركات التأمين

1- إدارة الأصول (الاستثمارات):

تعد شركات التأمين من المؤسسات المالية التي تؤدي دوراً مهماً في تجميعها من المصادر المختلف، وتعمل على توجيهها نحو مجالات الاستثمار المثلى بما يسهم في تحقيق التدفقات النقدية المرجوة، وهذا يكون واضحاً في هيكل الأصول لشركات التأمين، فنجد أن أصولها تمثلت في محفظة استثمارات متنوعة من أدوات مالية قصيرة الأجل أو أدوات مالية طويلة الأجل⁽¹⁵⁾، عليه فإن سياسة الاستثمار لدى شركات التأمين تُبنى على ركيزتين أساسيتين، أولهما استثمار أقساط التأمين فور استلامها وهذا يدعم الجانب الاستثماري، وأما الجانب الثاني فهي اعتبار أن رأس المال والاحتياطيات بمثابة درع واق للحماية من أي خسائر قد تنتج عن انخفاض القيمة السوقية لتلك الاستثمارات، زد على ذلك ارتفاع قيمة التعويضات عن قيمة الأقساط المتدفقة، ومن جهة أخرى فإن لإدارة النقدية دوراً مهماً في حجم الاستثمارات، فالإدارة الجيدة

للنقدية تعني: حد أدنى من النقدية العاطلة وحد أعلى من الموارد المتاحة للاستثمار، وهذا يزيد من احتمالية زيادة في العائد المتولد عنها، وهذا بدوره ينعكس على ربحية حملة الأسهم وعلى المركز المالي لشركات التأمين بوجه العموم، وهذا بدوره يزيد من المركز التنافسي⁽¹⁶⁾.

2- إدارة الخصوم (الجانب التمويلي):

تمثل المخصصات الجانب الأكبر من خصوم شركات التأمين، وذلك لأن المبالغ التي يتوقع أن تدفعها شركات التأمين للمؤمن لهم أو المستفيدين خلال الفترة التي تغطيها أقساط التأمين عادة ما تكون سنة- يستبعد منها شركات التأمين على الحياة- يتم إضافتها إلى حساب المخصصات، وعندما تقوم الشركة بدفع بعض التعويضات ينخفض رصيد كل من المخصصات ورصيد النقدية، وعندما تزيد المدفوعات عن قيمة المخصصات تعتبره شركات التأمين في حكم الخسائر ومنها يتأثر رصيد حقوق الملكية بالانخفاض بما يعادل تلك الزيادة والعكس⁽¹⁷⁾.

الإطار العملي للدراسة:

نبذة عن سوق التأمين في ليبيا:

إن البداية الفعلية للتأمين في ليبيا هي تطبيق قانون التأمين البحري العثماني كجزء من المدونة البحرية الصادرة في عام 1849م، وذلك إبان الحكم العثماني لليبيا، وقد بدأ تأمين هذا القطاع سنة 1971م مع صدور عدد من القوانين والقرارات التي نظمت هذا القطاع، وتجدر الإشارة إلى أن شركة ليبيا للتأمين قد باشرت أعمالها منذ العام 1981م، اجتمعت فيها الكثير من الخبرات التأمينية التي تكونت في العديد من الشركات التي كانت تزاول هذا النشاط في الماضي مما أضاف للشركة سمعة ممتازة لدى أسواق إعادة التأمين⁽¹⁸⁾.

وقد شهدت صناعة التأمين في السوق الليبي تطوراً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، ويأتي هذا التطور نتيجة إلى تلبية حاجة الاقتصاد المحلي إلى الصناعة التأمينية⁽¹⁹⁾، ومن أجل مواكبة حركة التطور التي يشهدها العالم أدى الأمر إلى انخراط مجموعة من شركات القطاع الخاص في مجال التأمين، لمساندة شركات القطاع العام التأميني في توفير مظلة أمنة لكافة ممارسي النشاط الاقتصادي، وتسهيل دورها في النشاط الاستثماري؛ علاوة عليه فإن الشركة أدخلت مجموعة من الضوابط والممارسات لأعمال التأمين التكافلي وفقاً لقرار وزير الاقتصاد رقم (201) لسنة 2012م⁽²⁰⁾؛ مع العلم أن فكرة الإعداد والدخول في العمل بنظام التأمين التكافلي بشركة ليبيا للتأمين بدأت في أغسطس 2008 م، بعد تحول الشركة للقطاع الخاص، وذلك بفتح نافذة على النشاط التكافلي كبدائية من واقع الشريعة الإسلامية السمحاء من خلال لجنة إسلامية مختصة في مجال الصيرفة والمؤسسات المالية الإسلامية؛ ومن هذا المنطلق وفي 1 / 1 / 2009 باشر الفرع أعماله بعد فترة الإعداد والتجهيز بقرض حسن قيمته (500000) دل من الشركة الأم (ليبيا

للتأمين) وبقوادر ليبية تم تأهيلهم وتدريبهم بدورات خارجية مكثفة بدولة السودان الشقيق التي لها باع طويل في هذا المجال، وقد تم تأسيس هذا الفرع من عدد (6) أقسام متخصصة في النشاط التأميني التكافلي؛ ومن الملاحظ وفي فترة وجيزة تطور نشاط الفرع ولاقت باقة منتجاته التأمينية رواجاً بالسوق الليبي واستقل بذاته مالياً وإدارياً وفنياً، وحقق معدلات أداء جيدة خلال فترة وجيزة، في حين تراجع مستوى أداء التأمين التكافلي في الشركة لمجموعة من الأسباب من أبرزها الظروف التي تمر بها الدولة منذ بداية هذا العقد، وكان لها تأثير سلبي على قدرة شركة ليبيا للتأمين في تقديم خدمة التأمين التكافلي بشكل أفضل. والجدول التالي يوضح مجموعة من شركات التأمين العاملة في صناعة التأمين داخل البيئة الليبية⁽²¹⁾:

جدول رقم (1) الشركات العاملة في الصناعة التأمينية القيمة بالآلاف

ت	الشركة	تاريخ التأسيس	رأس المال
1	ليبيا للتأمين	1965	50.000
2	المتحدة للتأمين	1998	10.000
3	الصحاري للتأمين	2005	15.000
4	الأفريقية للتأمين	2005	5.400
5	الليبية للتأمين الصحي	2005	3.000
6	الثقة للتأمين	2006	3.000
7	شركة التكافل للتأمين	2007	3.000
8	العالمية للتأمين	2012	10.000
9	الواثقة للتأمين	2016	10.000
10	اليسر للتأمين التكافلي	2016	20.000

أولاً: الجانب التحليلي:

اختار البحث شركة ليبيا للتأمين عينة دراسية من بين مجموعة من شركات التأمين العاملة في صناعة التأمين في ليبيا، لكونها أقدم الشركات في هذا المجال، زد على ذلك كبر حجم رأس مالها، وقد تم الاعتماد في الجانب العملي لهذه الدراسة على تحليل البيانات المتحصل عليها من القوائم المالية والتقارير والنشرات الصادرة عن الشركة من جانب، وإعداد وتوزيع صحيفة استبيان على عينة من مجتمع الدراسة بغرض الوصول إلى أدق النتائج ومنها إقرار أفضل التوصيات.

وبالنظر إلى هذه الدراسة فإنها تهدف إلى التعرف على الدور الاستثماري والتمويلي في شركة ليبيا للتأمين، مع تركيز أهميتها في كونها أحد أهم المؤسسات المالية المهمة في النشاط الاقتصادي الليبي، التي تعتبر من أكبر قطاعات الأعمال في الوقت الحاضر حيث يبلغ رأس مال الشركة (70000000) سبعون مليون دينار وبأصول قدرها (400000000) أربعمئة مليون دينار ليبي (التقرير السنوي للشركة، 2017)، الأمر الذي يجعلها تحتل موقعاً استراتيجياً فعالاً في العملية التنموية.

جدول رقم (2) رأسمال شركة ليبيا للتأمين 2015/12/31 القيمة بألاف الدينارات

ت	المساهم	قيمة الأسهم	نسبة المساهمة
1	صندوق الإنماء الاقتصادي والاجتماعي	42000	60%
2	شركة الضمان للاستثمارات	7000	10%
3	مصرف الجمهورية	5390	7.7%
4	مصرف شمال أفريقيا	3500	5%
5	شركات ومساهمين أفراد	12110	17.3%
	الإجمالي	70000	100%

المصدر: www.libtamin.ly.com

1- الاستثمارات بالشركة: أولت الشركة الجانب الاستثماري اهتماماً كبيراً، وذلك من خلال تنويع وتنمية مصادر إيراداتها الأمر الذي كان له الأثر الكبير في تحقيق عوائد إضافية مستقبلاً، وقد تم وضع خطة لتنويع الاستثمارات وتوظيف أموال الشركة في أنشطة استثمارية تكفل المحافظة عليها وتحقيق أفضل عائد ممكن وفق القوانين والقرارات ذات العلاقة، وباعتبار الاستثمار أحد أهم روافد صناعة التأمين، فاتجهت الشركة إلى توظيف جزء من أموالها في مباشرة عمليات بيع وشراء الأسهم والسندات بسوق المال الليبي، بالإضافة إلى مباشرة عمليات بيع وشراء وتأجير وتمليك العقارات والمساهمة في المصارف التجارية والشركات الوطنية في مجالات النشاط الاقتصادي والسياحي والمالي، كذلك المساهمة في الشركات المشتركة العربية والأفريقية والدولية، كما اتجهت إلى القيام بتنفيذ المشاريع الإنشائية والسياحية في ليبيا. من الجدول المبين أدناه يتضح أن الشركة استمرت في توظيف أموالها في محفظة استثمارات متنوعة بمخصصات مالية مقارنة في اتجاه تصاعدي خلال الفترة قيد البحث باستثناء العامين (2014-2015) فقد شهدا انخفاضا عاماً بما نسبته (0.036%)، (0.016%) على التوالي، ويرجع السبب في ذلك لبعض الاضطرابات الاقتصادية التي تمر بها الشركة كغيرها من المؤسسات الليبية نتيجة للظروف التي واجهتها.

جدول رقم (3) قائمة الاستثمارات في شركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2010-2015) القيمة بألاف الدينارات

البيان	2010	2011	2012	2013	2014	2015
ودائع ثابتة بالمصارف	36,310	42,011	41,777	49,044	36,946	31,070
أراضي ومباني بالتكلفة	136,230	136,688	126,721	131,038	131,376	131,491
المساهمات	98,060	96,980	94,750	94,480	94,480	94,130
القروض	4,278	4,116	3,991	3,700	3,567	3,317
إنشاءات تحت التنفيذ	25,408	25,619	32,299	36,799	36,949	38,115
حسابات تحت التسوية	-	-	13,346	13,346	13,404	13,406
الإجمالي	300,286	305,414	312,884	328,407	316,722	311,530

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الشركة (2010-2015)

ويمكن توضيح كل بند على حده كما يلي:

- الودائع الثابتة بالمصارف: وهي تمثل استثمارات الشركة في ودائعها بالمصارف المحلية والخارجية وهي: الأمان للتجارة والتنمية، الصحاري، قطر الدولي، السراي، الاجماع العربي، التجاري العربي البريطاني، واتسمت بالاستقرار باستثناء العام 2015 التي انخفضت بسبب تطبيق قانون رقم (1) لسنة 2013م في شأن منع المعاملات الربوية.
- الأراضي والمباني: يتكون هذا البند من ثلاثة أجزاء بحيث تستغل الشركة جزء منه لعمل الشركة والجزء الثاني كإيجارات، أما الجزء الثالث فهو مزحوف عليه ومدرج تحت مسمى قضايا استرجاع، وقد انخفض هذا البند وبخاصة في العام 2012م بسبب دمار عدد (2) مباني في مدينة مصراته وعلقت في حسابات تحت التسوية وبالتالي يظهر بند الأراضي والمباني بأرقام مضخمة علاوة على ذلك فإن جزءاً كبيراً منها بصيغة التخصيص وملكية انتفاع وليست بصيغة ملكية قطعية للشركة.
- المساهمات: من خلال سياسة تنوع الاستثمارات قامت الشركة بمساهمات داخلية وخارجية في العديد من الشركات والمصارف التي من أهمها المساهمات الداخلية، والممثلة في: مصرف التجارة والتنمية، مصرف الإجماع العربي، مصرف الوحدة، مصرف الصحاري، مصرف الادخار للاستثمار العقاري، والاستثمار، سوق المال الليبي، شركة البراق للنقل الجوي، شركة الوسيط المباشر للوساطة المالية، أما المساهمات الخارجية فتمثلت في الشركة العربية لإعادة التأمين، الشركة الإفريقية لإعادة التأمين، شركة النجمة الوطنية لإعادة التأمين، المنظمة الإفريقية للتأمين، معهد التأمين العربي، المجمع الأفرو آسيوي للطيران، الصندوق العربي لتأمين أخطار الحرب، وقد اتسمت بالاستقرار خلال السنوات الأخيرة وبانخفاض يقدر بحوالي أربعة ملايين دينار وهو ما يعني توقف مساهمات الشركة عند مبلغ (130,94) د.ل.
- القروض: تمنح القروض بالشركة للموظفين ويلاحظ أنها انخفضت أثناء فترة الدراسة، ويرجع انخفاضها إلى التسديد وهو ما يدل على وجود سياسة تحصيل فاعلة إلى حد كبير.
- حسابات تحت التسوية: أنشئت في 2012 بمبلغ وقيمتها وهي 13,345,807 تمثل قيمة (3) مباني دمرت في العام 2011، وتم تقديرها من قبل خبير قانوني وبالتالي أحييت من بند الأصول إلى حسابات تحت التحصيل ويرجع للأصول في صورته الجديدة بعد صيانتها.
- 1- إيرادات الاستثمار في الشركة: حققت الشركة خلال الفترة قيد الدراسة إيرادات عن توظيفها للأموال في استثمارات مختلفة شملت الودائع والأصول الثابتة والمساهمات ومنح القروض إضافة إلى أنشطة أخرى وإدارة النظام والمبينة بالجدول التالي:

جدول رقم (4) إيرادات الاستثمار شركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2010-2015)

2015	2014	2013	2012	2011	2010	البيان
-	-	297,760 (0.006)	623,019 (0.015)	204,684 (0.005)	570,699 (0.016)	فوائد الودائع النسبة للاستثمار
6,012,474 (0.046)	6,231,905 (0.047)	7,177,769 (0.071)	5,144,729 (0.040)	3,283,297 (0.024)	5,317,482 (0.040)	إيجارات العقارات النسبة للاستثمار
325,195 (0.003)	1,223,961 (0.013)	1,954,657 (0.021)	5,830,253 (0.061)	675,831 (0.007)	2,076,050 (0.021)	أرباح المساهمات النسبة للاستثمار
89 (0.0000268)	1,367 (0.00383)	2,421 (0.000654)	1,682 (0.000421)	2,618 (0.000636)	2,799 (0.00054)	فوائد القروض النسبة للاستثمار
1,364,038	960,320	586,843	439,138	176,944	954,316	إيرادات أخرى
1,285,581	2,258,130	1,521,280	-	-	-	أرباح مدير النظام

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الشركة (2010-2015)

ويمكن تصنيف إيرادات الشركة إلى نوعين هما التأميني والاستثماري كما بالجدول (5):

جدول رقم (5) إيرادات الشركة من النشاط التأميني والاستثماري خلال الفترة (2011-2015) القيمة بالآلاف الدينارات

نوع الإيراد				المبلغ	السنة
النسبة	إيرادات استثمارية	النسبة	أقساط مكتبة		
%4	4343	%96	94230	98573	2011
%8	12039	%92	143423	155462	2012
%6	9722	%94	156213	165934	2013
%9	10675	%91	102966	113643	2014
%8	8987	%92	109239	118226	2015
%7	45766	%93	606071	651838	الإجمالي

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الشركة (2011-2015)

يلاحظ من الجدول (5) أن الشركة حققت خلال العام (2011) إيرادات من نشاطها التأميني والاستثماري التي بلغت (98573) د.ل تمثلت في إيرادات استثمارية بقيمة (4343) د.ل وأقساط تأمينية بقيمة (94229) د.ل، وتجدر الإشارة إلى أن جميع العمليات التأمينية مدعومة بغطاء من قبل شركات إعادة التأمين ذات تصنيف عالٍ، الأمر الذي يوفر للشركة ضمانات مالية (92%) ومستويات عالية من الحماية ضد المخاطر.

2- الأقساط المكتتبة في الشركة: تتنوع الأقساط المكتتبة في عشرة أنواع من الأقساط وهي البحري بضائع، وأجسام السفن، والطيران، والحريق، والعمامة، والصحي، والسيارات، والحياة، والطبي، والتكافلي، وفيما يلي بيان بتوزيع الأقساط على أنواع التأمينات بالشركة:

جدول رقم (6) الأقساط المكتتبة في شركة ليبيا للتأمين خلال الفترة (2010-2015) القيمة بالآلاف الدينارات

نوع الأقساط المكتتبة (التأمينات)										المبلغ	السنة
التكافلي	الطبي	الحياة (الأشخاص والادخار)	السيارات	الصحي	العمامة(الحوادث، الهندسي)	الحريق	الطيران	أجسام السفن	البحري بضائع	-	-
129	19804	527	-	-	-	-	-	-	-	-	2010
1330	23571	667	18030	7712	1539-2063	26269	7247	133	2404	94230	2011
2300	21276	1172	21330	23615	2689-4769	41881	18869	2814	2706	143423	2012
4139	26516	2185	19815	38667	37282-12269	30433	12141	2846	3473	156213	2013
3774	23468	2640	16467	14840	2616-4790	22832	6575	2775	2188	102966	2014
2302	31021	2325	15239	14840	3421-3572	34542	6606	2487	2406	109239	2015

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على تقارير الشركة

3- تحليل الفعالية والكفاءة والرفع المالي للشركة للسنوات (2011-2015)

يمكن تحليل الفعالية والكفاءة والرفع المالي للشركة خلال فترة البحث من خلال تفسير بعض النتائج التي تحققت نتيجة الأعمال التي قامت بها الشركة في النشاطين الاستثماري والتمويلي كما بالجدول (7):

جدول (7) الإيرادات والمصرفات والأرباح ورأس المال وحقوق المساهمين وبعض المؤشرات المالية للسنوات (2011-2015) القيمة بالآلاف الدينارات

السنة					البيان
2015	2014	2013	2012	2011	
124674170	119223366	165934460	155642039	98573142	الإيرادات
121931620	117645522	73645756	69483658	34087123	المصاريف
2742550	1577844	92288704	86158381	64486019	الأرباح
70000000	70000000	70000000	70000000	70000000	رأس المال
100046251	107794185	101427708	90977302	88115257	حقوق المساهمين
52%	57%	50%	41%	42%	نسبة الاحتفاظ
26%	28%	18%	17%	18%	نسبة المصاريف
3%	2%	9%	15%	7%	معدل الربحية

يتضح من الجدول السابق أن هناك تبايناً بين النتائج المتحققة في السنوات المذكورة، وتذبذباً واضحاً مما يؤكد حالة عدم الاستقرار بحيث زادت قيمة الإيرادات في الأعوام الثلاثة الأولى، ثم انخفضت في العام

الرابع، وهو العام الذي اتسم بانخفاض في الأرباح وزيادة في المصروفات واتجهت الإيرادات إلى الزيادة في العام الخامس، وقد تم التعبير عنه بمعدل الربحية الناتج عن استثمارات الشركة التي تراوحت بين (2% - 15%) وهو ما يؤشر إلى أن هناك اهتماماً واضحاً بالجانب الاستثماري، وقد تعثر في العام 2014 ثم تحسن الأداء الاستثماري من جديد، أما في الجانب التمويلي فإن الشركة تعتمد في تمويل عملياتها الاستثمارية في جزء كبير منها على التمويل الداخلي والمتمثل في رأس المال والاحتياطيات والأرباح المحتجزة رغم انخفاض هذا التمويل في العام الأخير عن الأعوام التي تسبقه، ويمكن تحليل الفعالية والكفاءة والرفع المالي للشركة للعام 2015م كالتالي:

$$\text{- معدل العائد على إجمالي الأصول} = \frac{\text{الأرباح بعد الضرائب}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{400000000}{2742550} = 0.07\%$$

يتبين من هذا المؤشر أن الشركة قادرة على تحقيق معدل للعائد على الاستثمار ولكنه عائد ليس بالقدر المطلوب قياساً بأجمالي أصول الشركة وهو ما يؤشر على ضعف في إدارة وتوظيف أصول الشركة بالصورة المناسبة.

$$\text{- معدل العائد على حقوق الملكية} = \frac{\text{الأرباح بعد الضرائب}}{\text{حقوق الملكية}} = \frac{100046251}{2742550} = 0.03\%$$

يمثل العائد الذي حققه الملاك من وراء استثمار أموال الغير (الأموال المقترضة) ما يعادل 0.03% وهو ما يوضح اعتماد الشركة على تمويل استثماراتها بالاعتماد على الملاك وهو خيار مقبول بالرغم من تكلفة التمويل الناتجة عن ذلك.

$$\text{- معدل دوران إجمالي الأصول} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{400000000}{105866883} = 26\%$$

هذا يعني أن كل دينار استثمر في أصول الشركة تولد عنه مبيعات قدرها 26% من المرة، هو معدل دوران يمثل أقل من المرة الواحدة.

$$\text{- معدل دوران الأصول الثابتة} = \frac{\text{صافي المبيعات}}{\text{صافي الأصول الثابتة}} = \frac{105866883}{757,491,131} = 0.80 \text{ مرة}$$

وهذا يعني أن كل جنيه مستثمر في الأصول الثابتة يسهم في توليد مبيعات قدرها (80) ديناراً وهو ما يؤكد المغالاة في الاستثمار في الأصول الثابتة، وأن معظم استثمار الشركة في الأصول الثابتة، وبالتالي فإن عوائد الشركة يتأتى من هذا الاستثمار، وفي هذه الحالة يفضل بيع جزء منها واستخدامه في زيادة الأصول المتداولة أو تخفيض الخصوم المتداولة.

$$\text{معدل التمويل بالديون} = \frac{\text{إجمالي الديون}}{\text{إجمالي الأصول}} = \frac{363322334}{70000000} = 19\%$$

يعني أن الشركة مولت ما نسبته (19%) من أصولها ممول عن طريق القروض أما الباقي وقدره (71%) فتم تمويله بواسطة الملاك، ويتضح مما سبق أن الشركة تتبنى سياسة استثمارية وتمويلية غير واضحة مما أثر على أدائها وفي تذبذب عوائدها وهو ما يتطلب إعادة النظر في كلا السياستين من قبل إدارة الشركة بما يحقق أهدافها.

ثانياً: تحليل استمارة الاستبيان

1- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

جدول رقم (8) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة

النسبة %	العدد	سنوات الخبرة
28.6	4	أقل من 10 سنوات
28.6	4	من 10 إلى 20 سنة
28.6	4	من 21 إلى 30 سنة
14.3	2	أكثر من 30 سنة
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (8) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة سنوات خبرتهم أقل من 5 سنوات ومن 10 إلى 20 سنة ومن 21 إلى 30 سنة ويمثلون نسبة (28.6%) لكل فئة من هذه الفئات من مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن سنوات خبرتهم أكثر من 30 سنة ويمثلون نسبة (14.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ ارتفاعاً في مدة الخبرة لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

2- توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي:

جدول رقم (9) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب المؤهل العلمي

النسبة %	العدد	المؤهل العلمي
21.4	3	دبلوم
50.0	7	بكالوريوس
28.6	4	ماجستير
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول (9) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن مؤهلاتهم العلمية بكالوريوس ويمثلون نسبة (50%) من جميع مفردات عينة الدراسة، يليهم ممن مؤهلاتهم العلمية ماجستير ويمثلون نسبة (28.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن مؤهلاتهم العلمية دبلوم ويمثلون نسبة (21.4%)

من جميع مفردات عينة الدراسة، وبصورة عامة نلاحظ أن هناك ارتفاعاً في مستوى التأهيل العلمي لمفردات عينة الدراسة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

3- توزيع مفردات عينة الدراسة الموقع الوظيفي

جدول رقم (10) توزيع مفردات عينة الدراسة حسب الموقع الوظيفي

النسبة %	العدد	الموقع الوظيفي
7.1	1	مدير عام
14.3	2	مساعد مدير عام
14.3	2	مدير إدارة
7.1	1	نائب/ مساعد
50.0	7	رئيس قسم
7.1	1	أخرى
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة وظيفتهم رئيس قسم ويمثلون نسبة (50%) من جميع مفردات عينة الدراسة، ثم يليه ممن وظيفتهم مساعد مدير عام ومدير إدارة ويمثلون نسبة (14.3%) لكل من الوظيفتين من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي وظيفتهم مدير عام ونائب مساعد وأخرى ويمثلون نسبة (7.1%) لكل وظيفة من جميع مفردات العينة. وبصورة عامة نلاحظ هناك تنوعاً في الوظيفة مما يزيد من الثقة في النتائج التي سوف نحصل عليها عند تحليل إجاباتهم.

4. وصف وتحليل بيانات الجانب الاستثماري

أ. السياسة الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين

جدول رقم (11) إجابة مفردات عينة الدراسة حول السياسة الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين

النسبة %	العدد	السياسة الاستثمارية
50.0	7	المحافظة
35.7	5	الجريئة
14.3	2	المتوازنة
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن أجابوا على السياسة الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين هي سياسة المحافظة ويمثلون نسبة (50%) من جميع مفردات عينة الدراسة تم يليه ممن أجابوا بأنها سياسة جريئة ويمثلون نسبة (35.7%) من مفردات العينة، والباقي ممن أجابوا بأنها سياسة متوازنة ويمثلون نسبة (14.3%) من مفردات العينة.

لاختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي للسياسة الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين، تم استخدام اختبار مربع كاي لجودة التوفيق فكانت النتائج كما بالجدول رقم (12) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير للسياسة الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين.
الفرضية البديلة: يوجد تأثير للسياسة الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين.

الجدول رقم (12) نتائج اختبار مربع كاي حول السياسات الاستثمارية المتبعة في شركة ليبيا للتأمين

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
السياسة الاستثمارية المتبعة في شركات التأمين	2.714	2	0.257

من خلال الجدول رقم (12) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.714) بدلالة معنوية محسوبة (0.257) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية، وهذا يشير إلى أن الشركة قيد الدراسة ليس لها سياسة معينة للاستثمار.

ب. نوع الاستثمارات في الشركة:

جدول رقم (13) إجابات مفردات عينة الدراسة حول نوع الاستثمارات في شركة ليبيا للتأمين

نوع الاستثمارات	العدد	النسبة %
أوراق مالية	5	20.0%
ودائع مصرفية	12	48.0%
أصول ثابتة	8	32.0%
المجموع	25	100.0%

من خلال الجدول رقم (13) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أجابوا على نوع استثمارات شركة ليبيا للتأمين هي ودائع مصرفية ويمثلون نسبة (48%) تم يليه ممن أجابون بأنها أصول ثابتة ويمثلون نسبة 32% والباقي ممن أجابوا على أنها أوراق مالية ويمثلون نسبة (20%) من جميع مفردات العينة. لاختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لنوع الاستثمارات في شركة ليبيا للتأمين، تم استخدام اختبار كوكران فكانت النتائج كما بالجدول رقم (14) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير في نوع الاستثمارات في الشركة.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير في نوع الاستثمارات في الشركة.

الجدول رقم (14) نتائج اختبار كوكران حول نوع الاستثمارات في الشركة

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
نوع الاستثمارات في الشركة	9.250	2	0.010

من خلال الجدول رقم (14) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (9.250) بدلالة معنوية محسوبة 0.01 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يشير إلى أن هناك تأثيراً معنوياً بين أنواع الاستثمارات في شركة التأمين حيث إن شركات التأمين تستثمر في المرتبة الأولى في الودائع مصرفية بنسبة 48% تم يليه الاستثمار في الأصول الثابتة بنسبة (32%) والباقي في الأوراق المالية بنسبة (20%).

ج. مدى تتبع شركات التأمين لنظام التأمين الإسلامي

الجدول رقم (15) إجابات مفردات عينة الدراسة حول مدى تتبع شركات التأمين لنظام التأمين الإسلامي

النسبة %	العدد	الإجابة
78.6	11	غير موافق
7.1	1	محايد
14.3	2	موافق
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (15) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أجابوا بغير موافق على مدى تتبع شركات التأمين لنظام التأمين الإسلامي ويمثلون نسبة (78.6%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن أجابوا موافق ويمثلون نسبة (14.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أجابوا بمحايد ويمثلون نسبة (7.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

ولاختبار معنوية مدى تتبع الشركة لنظام التأمين الإسلامي، تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول (16) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:
الفرضية الصفرية: متوسط درجة لا يختلف عن (2)
الفرضية البديلة: متوسط درجة يختلف عن (2)

الجدول رقم (16) نتائج اختبار ولكوكسون حول مدى متوسط مدى تتبع شركات التأمين لنظام التأمين الإسلامي

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى تتبع الشركة لنظام التأمين الإسلامي	1.36	.745	-2.496	0.013

من خلال الجدول رقم (16) نلاحظ أن قيمة إحصائية الاختبار (-2.496) بدلالة معنوية محسوبة 0.013 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة (1.36) وهو يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى أن شركات التأمين لا تتبع نظام التأمين الإسلامي في مجالها التأميني.

1. وصف وتحليل الجانب التمويلي:

أ. مدى قيام شركات التأمين بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة:

الجدول رقم (17) التوزيع التكراري إجابات مفردات عينة الدراسة حول مدى قيام شركات التأمين بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة

النسبة %	العدد	الإجابة
7.1	1	غير موافق
21.4	3	محايد
71.4	10	موافق
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (17) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أجابوا على مدى قيام شركات التأمين بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة بموافق ويمثلون نسبة (71%) من جميع مفردات عينة الدراسة، تم يليه ممن أجابوا بمحايد ويمثلون نسبة (21.4%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أجابوا بغير موافق ويمثلون نسبة (7.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة. ولاختبار معنوية مدى قيام شركات التأمين بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة تم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (18) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة لا يختلف عن (2)

الفرضية البديلة: متوسط درجة يختلف عن (2)

الجدول رقم (18) نتائج اختبار ولكوكسون حول مدى متوسط درجة

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى قيام شركة التأمين بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة	2.64	.633	-2.714	0.007

من خلال الجدول رقم (18) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (-2.714) بدلالة معنوية محسوبة 0.007 وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة 2.64 وهو يزيد عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى أن شركات التأمين تدعم وتمول المشروعات الاقتصادية بالدولة.

ب. حجم دعم وتمويل شركات التأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة

جدول رقم (19) إجابات مفردات عينة الدراسة حول دعم وتمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة

النسبة %	العدد	حجم الدعم والتمويل
35.7	5	صغير
64.3	9	متوسط
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (19) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن أجابوا على أن حجم دعم وتمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة متوسط ويمثلون نسبة (64.3%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن أجابوا بأنه صغير ويمثلون نسبة (35.7%) من جميع مفردات العينة. ولاختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لدعم وتمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية في ليبيا تم استخدام اختبار مربع كأي لجودة التوفيق فكانت النتائج كما بالجدول رقم (20) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير في إجابات مفردات العينة حول مستوى حجم دعم وتمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة.
الفرضية البديلة: يوجد تأثير في إجابات مفردات العينة حول مستوى حجم دعم وتمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة.

الجدول رقم (20) نتائج اختبار مربع كأي حول مستوى دعم وتمويل شركات التأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
مستوى دعم وتمويل شركات التأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة	1.143	1	0.285

من خلال الجدول رقم (20) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار 1.143 بدلالة معنوية محسوبة (0.285) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يشير إلى أن تدني مستوى دعم وتمويل شركات التأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة.

ج.مدى قيام شركة ليبيا للتأمين بدور وساطة مالية كضامن بين المصارف والزيائن في القروض المصرفية

الجدول رقم (21) إجابات مفردات عينة الدراسة حول مدى قيام شركة ليبيا للتأمين بدور وساطة مالية كضامن بين المصارف والزيائن في القروض المصرفية

النسبة %	العدد	الإجابة
92.9	13	غير موافق
7.1	1	محايد
100.0	14	المجموع

من خلال الجدول رقم (21) نلاحظ أن معظم مفردات العينة أجابوا بغير موافق على مدى قيام شركات التأمين بدور وساطة مالية كضامن بين المصارف والزيائن في القروض المصرفية ويمثلون نسبة (92.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة، والباقي ممن أجابوا بمحايد ويمثلون نسبة (7.1%) من جميع مفردات عينة الدراسة.

لاختبار معنوية مدى تأثير دور شركة ليبيا للتأمين بدور الوساطة المالية كضامن بين المصارف والزيائن، وتم استخدام اختبار ولكوكسون حول متوسط المقياس (2) فكانت النتائج كما بالجدول رقم (22) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: متوسط درجة لا يختلف عن (2).

الفرضية البديلة: متوسط درجة يختلف عن (2).

الجدول رقم (22) نتائج اختبار ولكوكسون حول مدى قيام شركة ليبيا للتأمين بدور وساطة مالية كضامن بين المصارف والزيائن في القروض المصرفية

البيان	المتوسط	الانحراف المعياري	إحصائي الاختبار	الدلالة المحسوبة
مدى قيام شركة التأمين بدور وساطة مالية كضامن بين المصارف و الزيائن في القروض المصرفية	1.07	.267	-3.606	0.000

من خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار -3.606 بدلالة معنوية محسوبة (0.000) وهي أقل من مستوى المعنوية (0.05) لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وحيث إن متوسط إجابات مفردات العينة (1.07) وهو يقل عن متوسط المقياس (2) فهذا يشير إلى أن انخفاض مستوى قيام شركة التأمين بدور وساطة مالية كضامن بين المصارف والزيائن في القروض المصرفية.

د. مصادر تمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة.

جدول رقم (23) إجابات مفردات عينة الدراسة حول مصادر تمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة

النسبة %	العدد	مصادر التمويل
57.9%	11	مصادر التمويل داخلية
42.1%	8	مصادر التمويل خارجية
100.0%	19	المجموع

من خلال الجدول رقم (23) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة ممن أجابوا بأن مصادر التمويل هي مصادر داخلية ويمثلون نسبة (57.9%) من جميع مفردات عينة الدراسة والباقي ممن أجابوا بأن مصادر التمويل هي مصادر خارجية ويمثلون نسبة (57.9%) من جميع مفردات العينة. ولاختبار ما إذا كان هناك تأثير معنوي لمصادر تمويل شركة ليبيا للتأمين تم استخدام اختبار مربع كوكران فكانت النتائج كما بالجدول رقم (24) حيث كانت الفرضية الصفرية والبدلية لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير بين مصادر التمويل.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير بين مصادر التمويل.

الجدول رقم (24) نتائج اختبار مربع كاي حول مصادر التمويل

البيان	إحصائي الاختبار	درجات الحرية	الدالة المحسوبة
مصادر التمويل	13.857	2	0.001

من خلال الجدول رقم (24) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (13.857) بدلالة معنوية محسوبة وهي أقل من مستوى المعنوية 0.05 لذلك نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة وهذا يشير إلى أن هناك اختلافا في مصادر التمويل حيث إن معظم مصادر التمويل هي مصادر داخلية بنسبة (57.9%) والباقي تمويل خارجي بنسبة (42.1%).

هـ. معوقات التمويل في الشركة

جدول رقم (25) إجابات مفردات عينة الدراسة حول معوقات التمويل في الشركة

النسبة %	العدد	معوقات التمويل
35.3%	6	مصادر التمويل
47.1%	8	التشريعات
17.6%	3	الإدارة
100.0%	17	المجموع

من خلال الجدول رقم (25) نلاحظ أن معظم مفردات عينة الدراسة أجابوا بأن من معوقات التمويل في الشركة هي التشريعات ويمثلون نسبة (74.1%) تم يليه من أجابوا على أن معوقات التمويل هي من مصادر التمويل ويمثلون نسبة (35.3%) والباقي ممن أجابوا على أن من معوقات التمويل هي الإدارة ويمثلون نسبة (17.6%) من جميع مفردات العينة. لاختبار ما إذا كان هناك اختلاف تأثير معنوي لمعوقات التمويل في الشركة تم استخدام اختبار كوكران فكانت النتائج كما بالجدول رقم (26) حيث كانت الفرضية الصفرية والبديلة لها على النحو التالي:

الفرضية الصفرية: لا يوجد تأثير بين معوقات التمويل.

الفرضية البديلة: يوجد تأثير بين معوقات التمويل.

الجدول رقم (26) نتائج اختبار كوكران حول معوقات التمويل

البيان	إحصائية الاختبار	درجات الحرية	الدلالة المحسوبة
معوقات التمويل	2.714	2	0.257

من خلال الجدول رقم (26) نلاحظ أن قيمة إحصائي الاختبار (2.714) بدلالة معنوية محسوبة (0.257) وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05 لذلك لا نرفض الفرضية الصفرية وهذا يشير إلى عدم وجود تأثير معنوي بين معوقات تمويل شركات التأمين للمشروعات الاقتصادية.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج

1. امتلاك الشركة لحجم كبير من الموارد المادية والبشرية من الممكن استثمارها وتوظيفها بكفاءة أكثر.
2. تبني شركة ليبيا للتأمين سياسة تنوع الاستثمارات، وكانت الودائع المصرفية الأوفر حظاً في هذا المجال.
3. تعد ملاءة الشركة قوية وبالتالي لا تحتاج إلى اقتراض خارجي.
4. إن شركة ليبيا للتأمين لا تتبع نظام التأمين التكافلي الإسلامي في الوقت الحاضر بسبب الظروف التي تمر بها الدولة الليبية، الأمر الذي كان سبباً وراء عزوف العملاء عن الاستمرار في التعامل في هذا النوع من التأمين.
5. تدني مستوى دعم وتمويل شركة ليبيا للتأمين للمشروعات الاقتصادية بالدولة.
6. غياب دور شركة ليبيا للتأمين كمؤسسة ضامنة بين المصارف والعملاء في تغطية القروض المصرفية مما أضعف عليها فرص استثمار إضافية.
7. اعتماد شركة ليبيا للتأمين في تمويل مشاريعها على المصادر الداخلية بنسبة (57.9%) والباقي تمويل خارجي بنسبة (42.1%).
8. تعد بعض التشريعات السائدة بالشركة من بين أهم المعوقات التمويلية للمشروعات الاقتصادية.

ثانياً: التوصيات

1. تفعيل سياسات الاستثمار والتمويل لدى شركة ليبيا للتأمين وآليات تنفيذها.
2. التأكيد على الاستمرار في تنويع استثمارات الشركة في كافة الاستثمارات المتاحة.
3. تفعيل نوافذ التأمين التكافلي في شركة ليبيا للتأمين.
4. ضرورة قيام الشركة بدعم وتمويل المشروعات الاقتصادية بالدولة.
5. تفعيل دور شركات التأمين كمؤسسات ضامنة بين المصارف والعملاء في تغطية القروض المصرفية
بوثيقة تأمين تخصص لهذا الغرض مما يتيح فرص استثمار إضافية لها.
6. العمل على تنشيط الموارد المادية والبشرية وتوظيفها بكفاءة وفعالية.
7. العمل على معالجة التشريعات التي تحدّ من التمويل في الشركة.
8. سرعة صيانة مباني الشركة للاستفادة من عوائد توظيفها.
9. إعادة النظر في السياسة التمويلية للشركة بما يضمن تنويعها بين داخلية وخارجية وانخفاض تكلفتها والالتزام بشروط التمويل.

مراجع البحث:

1. طرفة شريق، دور قطاع التأمين في النشاط الاقتصادي، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية والعلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (30) العدد (4) 2008، ص 155-174.
2. Charles Ndalu, The Relationship Between Economic Growth and Insurance Penetration in Kenya, A Research Project Submitted in Partial Fulfilment of the Requirement of the degree of Master of business administration of the university of nairobi, 2001.
3. علاء عبد الكريم البلداوي، هدى إبراهيم نادر، قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية، دراسة حالة، مجلة كلية المأمون الجامعة، كلية المأمون الجامعة، جامعة بغداد العدد الثاني والعشرون، 2013، ص ص 53-77.
4. بارة سهيلة، حجم مدخرات شركات تأمين الأشخاص ودورها في تمويل الاستثمار، دراسة حالة، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، المجلد السادس عشر، 2015.
5. عدنان طه كرفوع، التأمين الصحي ودوره في تحقيق مبدأ التكافل الاجتماعي، دراسة حالة في جامعة ديالى، مجلة الفتح، العدد الثامن والستون. كانون الأول لسنة 2016، ص ص 366-381.
6. مصعب بالي، مسعود صديقي، مساهمة قطاع التأمين في نمو الاقتصاد الوطني، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية، العدد (2) 2016، ص ص 12-37.

7. شدى جبر، سحر الشمري، تحليل العوائد غير العادية وعلاقتها بمعدل العائد على الاستثمار ومتوسط القيمة السوقية تبعا لربحية وحجم الشركة - دراسة تطبيقية في سوق العراق للأوراق المالية، مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد مائة وعشرة، السنة الاربعون، 2017، ص ص 118-131.
8. علي تقي القزويني: سوسن احمد ضياء، أساسيات التأمين، مع دراسة تطبيقية على قطاع التأمين في ليبيا، منشورات الدار الأكاديمية للنشر والتوزيع، طرابلس، 2008، ص ص 63-65، ط1.
9. منعم الخفاجي، مدخل لدراسة التأمين، منشورات مكتبة التأمين العراقي، 2014، ص13، ط1.
10. طبايبية سليمة، دور محاسبة شركات التأمين في اتخاذ القرارات وفق معايير الإبلاغ المالي الدولية: دراسة حالة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة سطيف-1، 2014.
11. منير ابراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، دار المعارف للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1999، ص ص 404-405.
12. طبايبية سليمة، مرجع سابق، ص ص 34-35.
13. ميادة رشيد كامل، الاستثمار في شركات التأمين وأثره على التنمية الاقتصادية في العراق، دراسة ميدانية، مجلة الاقتصاد الخليجي، الكلية التقنية للإدارة، الجامعة التقنية الجنوبية-البصرة، العدد 29، 2016، ص ص 93-94.
14. عبد المنعم بالكور، سهام المريمي، أساسيات التأمين وإدارة الخطر، دار عزة للنشر والتوزيع - الخرطوم، 2015، ص ص 34-35.
15. إبراهيم الجزراوي، عماد الفرلوسي، تقييم نماذج الاستثمار باستخدام نماذج رياضية حديثة: دراسة نظرية- تطبيقية في شركات التأمين الوطنية، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 13، العدد 48، 2007، ص 189.
16. منير إبراهيم هندي، إدارة الأسواق والمنشآت المالية، مرجع سبق ذكره، ص 419.
17. منير إبراهيم هندي، المرجع السابق ذكره، ص 418.
18. التأمين في الجماهيرية: شركة ليبيا للتأمين، مجلد رقم 25، طرابلس، 1989م.
19. قانون رقم (3) لسنة 1373 و.ر. بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين.
20. قرار وزير الاقتصاد رقم (201) لسنة 2012 ميلادي بشأن ضوابط ممارسة أعمال التأمين التكافلي.
21. تقرير مصرف ليبيا المركزي، سنوات مختلفة.